

## توجيه الاختلاف القرآني بين القاعدة والاستعمال

دراسة تطبيقية على نماذج قرآنية

م.د. بتول جاسم محمد

أ.م.د. حسين علي فرحان العقيلي

وزارة التربية / المديرية العامة لتربية الرصافة الثالثة

altwlybzhrt035@gmail.com

### الملخص:

هذه دراسة تحاول الوقوف على بعض المسائل المهمة في القرآن الكريم، الذي غيّر ببعض آياته معالم البشرية عموماً وأخرجهم الى النور العظيم للإسلام المحمدي الأصيل، فهبّ أهل المعرفة ينهلون من علوم القرآن الواسعة فطفقوا بين آياته مُحققين ومُفسرين ومُفصلين ومُؤولين، حتى تركوا لنا تراثاً علمياً زاخراً بغنوّ الفكر المختلفة والعلوم الإنسانية التي ما زلنا ننعمُ بثمارها الدانية، فكلما توسعت دائرة المعرفة وزادت مذاهب التأويل وتعددت الآراء والعلوم الوضعية ازداد المتعلمون على سبيل النجاة تعلقاً بالقرآن الكريم وعلومه الواسعة.

وعندما رأى العلماء أن يدرسوا القرآن الكريم والأسرار التي تحتويها مكنوناته أخذوا يُركزون على مواطن الاختلاف فيه مع أنهم يعلمون أنهم لن يجدوا ما يُسمونه اختلافاً؛ لأنه ليس من كلام البشر، بل إن الإنسان لا يستطيع أن يقف على أسراره، (قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْإِنْسُ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً) فأخذوا يختلفون في تأويله وتفسيره ، وذهبوا في ذلك مذاهب مختلفة بحسب ما أرشدتهم علومهم المختلفة.

ومن جملة ما اختلفوا فيه تفسيرهم وتأويلهم لاختلاف القواعد النحوية وخرقها في بعض الآيات، فأدلوا بدلوهم عند كل صغيرة وكبيرة في هذا الميدان الرحب ، وصدروا لنا آراءهم في بعض الاختلافات التي نحاول معالجة بعضها في هذا البحث.

الكلمات المفتاحية: (الاختلاف، القاعدة، الاستعمال).

## Orienting the Qur'anic difference Between the rule and use

### An applied study on Qur'anic models

Dr. Batoul Jassim Mohammed

Dr. Hussein Ali Farhan AL-Aqeeli

Ministry of Education / General Directorate of Education of Rusafa III

altwlybzhrt035@gmail.com

#### Abstract:

This is a study that attempts to examine some of the important issues in the Holy Qur'an, which with some of its verses changed the features of humanity in general and brought them into the great light of authentic Muhammadan Islam. So the people of knowledge came to draw from the vast sciences of the Qur'an and went among its verses, investigating, interpreting, detailing, and interpreting them, until they left for us a scientific heritage full of arts. The various thoughts and human sciences, the fruits of which we are still enjoying. The more the circle of knowledge expands, the more schools of interpretation increase, and the more opinions and positive sciences multiply, the more educated people, in order to survive, become more attached to the Holy Qur'an and its vast sciences.

Keywords: (difference, rule, usage).

أولاً : الاختلاف في رفع كلمة ( هذان ) في قوله تعالى ﴿ قَالُوا إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ ﴾ .  
تعرض الأخصف وهو يضع معالجة للاختلاف النحوي في قوله تعالى: ﴿ قَالُوا إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ ﴾<sup>(١)</sup> للعلة التي تسببت بهذا الخلاف في كلمة ( هذان ) فقال : ( هذا على لغة بني الحارث بن كعب )<sup>(٢)</sup> ،  
بمعنى أنه أقر بأنه استعمال غير دارج في العربية، وأنه يجب أن تكون هناك علة وراء تغيير القاعدة النحوية في هذه الآية الكريمة، فيما ذكر الفراء عندما تعرض للآية نفسها تأويلين متقاربين تقريباً فذكر

ذلك قائلاً: (( فقراءتنا بتشديد ( إنَّ ) وبالألف على جهتين : احدهما على لغة بني الحارث بن كعب : يجعلون الاثنتين في رفعهما ونصبهما وخفضهما بالألف ، و أنشدني رجل من الاسد عنهم ، يريد بني الحارث :

فأطرقَ إطرَقَ الشجاع ولو يرى مَسَاغاً لِنَابِه الشجاع لَصَمَّما

قال : وما رأيت أفصح من هذا الأسدي ، وحكى هذا الرجل عنهم : هذا خط يدا اخي بعينه . وذلك وان كان قليلاً - أقيس، والوجه الاخر أن تقول : وجدتُ الالف من هذا دعامة وليست بلام فعلٍ ، فلما تثبتت زدتُ عليها نوناً ثم تركت الالف ثابتة على حالها لا تزول على كل حال))<sup>(٣)</sup>، و ويتضح من كلامه هذا أنه يرى أن هذه اللغة تشترط بقاء المثني ثابتا على الألف في حالاته جميعها ( الرفع والنصب والخفض ) وهي لغة أكثر مقبولية عنده من اللغة المستعملة التي يتقلب فيها المثني بين الالف رفعاً والياء نصبا وجراً، ثم يذكر تعليلاً صوتياً خالصاً لرأيه هذا يتعلق بمجانسة الحركات للحروف، فيقول : (( لأنَّ العرب قالوا: مسلمون فجعلوا الواو تابعة للضمة؛ لأن الواو لا تعرب، ثم قالوا: رأيت المسلمين فجعلوا الياء تابعة لكسرة الميم، فلما رأوا أن الياء من الاثنتين لا يمكنهم كسر ما قبلها، وثبت مفتوحاً، فتركوا الالف تتبعه، فقالوا : رجلان في كل حال ))<sup>(٤)</sup>.

وفي موطن آخر ينقل ابن جني عن الفراهيدي أن العلة في إبقاء هذه الألف إنما تتعلّق بضرورة التخلص من الياء التي يكون ما قبلها مفتوحاً، ويسند ابن جني رأيه هذا برواية عن الفراهيدي مفادها أنه سُئِلَ (( عن الذين قالوا : مررت بأخواك ، وضربت أخواك ، فقال : هؤلاء قولهم على قياس الذين في يئأس : ياءس فأبدلوا الياء بسبب فتح ما قبلها، بمعنى أن الفراهيدي قال: ومثله قول العرب من أهل الحجاز : ياتزن وهم ياتعدون ، فروا من يوتزن ويوتعدون ))<sup>(٥)</sup>.

وفي المسألة نفسها أدلى عيسى ويونس برأيهما وذكر أن اللفظ كان في الأصل ( هذين ) لكنه كُتِبَ ( هذان )، كما يزيدون وينقصون في الكتاب واللفظ صواب<sup>(٦)</sup>.

ويظهر من هذا الرأي أن الخلاف في هذه المسألة والقراءة ( هذين ) والكتابة ( هذان ) أنها مسألة رسم وكتابة ولا تحمل بُعداً أكبر .

ويرى الزجاج عند تعرضه للخلاف في هذه الآية تأويلاً آخر فيقول إن ( إن ) هنا تتضمن معها هاءً مضمرة قد تكون ضمير شأن محذوف والتقدير ( إنّه هذان لساحران ) ، أو أنها تتضمن معنى ( نعم ) ، ومن العلماء من قال إنها لغة بني كنانة وروى عن أهل الكوفة أنها لهجة الحارث بن كعب ، وغير ذلك من التأويلات<sup>(٧)</sup> .

فإذا نظر المختص إلى نسبة شيوع هذا الاستعمال بين اللهجات العربية سجد أنها غير قليلة ، يقول السيوطي : (( ولزوم الألف في الأحوال الثلاثة لغة معروفة عزيزة لكنانة وبني الحارث بن كعب ، وبني العنبر ، وبني الهجيم ، وبطنون من ربيعة ، وبكر بن وائل ، وزُبيد ، وختعم ، وهمدان ، وفزارة ، وعُدرة ))<sup>(٨)</sup> ، لذا أن انتشار هذه اللهجة بين هذه القبائل دليل على شيوع استعمالها ، وعدم محدوديتها ، بل هي مستخدمة أصلاً بين بعض قبائل اليمن ؛ لأن إعراب المثني بالألف على الدوام أمر له ما يؤيده في اللغات المعينية والسبئية ، إذ انه تتم بزيادة ( أن ) للاسم<sup>(٩)</sup> ، وعلى وفق ذلك يتبين أن اللهجات لها أثر في توجيه القاعدة النحوية وحتى خرقها في بعض الأحيان ، ومن ذلك إلزام المثني الألف في أحواله جميعها .

أما المحدثون فقد رأوا تفسيرات أخرى أغلبها صوتية تتمحور حول التطور الصوتي لا التأويل النحوي ، فذهب إبراهيم أنيس إلى أنها لهجة متطورة لصوت اللين المركب ، وعدّ هذا التطور مظهراً من مظاهر التطور اللهجي ، فيلزم المثني فيه الياء أولاً ، قبل أن يتطور إلى الإمالة التي ما زالت آثارها موجودة في اللهجات العربية ، واستمر هذا التطور حتى صار المثني يكتب بالألف في جميع حالاته الإعرابية<sup>(١٠)</sup> .

لكن ذلك مردودٌ بأن المثني لم يلتزم الألف إلا في هذه الآية ، فما الذي منع التطور من أن يصل إلى مكانٍ آخر في القرآن الكريم ؟

فيما رأى حسام النعيمي أن بقاء الألف في المثنى في هذه الآية وغيرها إنما هو داخلٌ في القياس الخاطيء، فقال: (( ولا يبعدُ عندي أن يكونَ ما فعلتهُ بلحارث من القياسِ الخاطيء ، حيث قاسوا المنصوبَ والمجرورَ على المرفوع ، واجروا الثلاثةَ مجرىً واحداً ، ولا يبعدُ أيضاً أن تكونَ الألفُ أصلاً في المثنى في أوجهِ الإعرابِ الثلاثة ، ثم خالفوا بالياءِ في الجرِ والنصبِ للتفريقِ فيما بعد ))<sup>(١١)</sup>.

وبناءً على هذا الكلام فإنه لا يمكن قياس شيء آخر على هذه اللهجة لأن كل ناطق بها سينطق المثنى مرفوعاً بالألف في حالاته جميعها من غير أن يلتفت إلى أي حالة إعرابية أخرى لا سيما إذا قرأنا ما ذكره أبو جعفر النحاس من أن بني الحارث بن كعب يبدلون من الياء الفاء إذا انفتح ما قبلها مثل هذه الآية المباركة<sup>(١٢)</sup>.

لكن بمجرد النظر إلى اللهجات المعاصرة التي أثبتت للمثنى حالة إعرابية واحدة نجد أنها في أكثرها تلزم المثنى الياء في الحالات جميعها وليس الألف ، خلافاً لما كان شائعاً في اللهجات القديمة التي كانت تلزم المثنى الألف في أحواله جميعها، وكل ما في الأمر أن صوت ( الياء ) في اللهجات الحديثة لا يشبه صوت ( الياء ) التي عدها النحويون علامة للإعراب في الجر والنصب أو تلك التي تقابل الألف علامة الرفع ، لكن من المحتمل أن تكون هذه الياء حرفاً ممالاً من الألف المستعملة في اللهجات القديمة حينما كسرهما من ينطقها وأمالها قليلاً.

ثانياً: الاختلاف في جواز تعدد الخبر

ذكر بعض النحويين ومنهم الأخفش الأوسط أن هناك من العرب من يرفع اسمين على أن كلا منهما خبر لمبتدأ واحد، إذ قال في قوله تعالى ﴿ هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ ﴾<sup>(١٣)</sup> : (( أخبر عنهما خبراً واحداً ، كأنك قلت: هذا أحمر أخضر ، وذلك أن قوماً من العرب يقولون : هذا عبد الله مقبلٌ، وفي قراءة ابن مسعود : ﴿ وَهَذَا بَعْلي شَيْخًا ﴾<sup>(١٤)</sup>، كأنه أخبر عنهما خبراً واحداً أيضاً، أو يكون كأنه رفعه على

التفسير ، كانه اذا قال ( هذا مالدي ) ، فقيل : ما هو ؟ أو علم انه يراد ذلك منه ، فقال : ( عتيد )  
بمعنى: ما عندي عتيد . وكذلك ( وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا ل ) قال الرَّاجز<sup>(١٥)</sup>:

من يكُ ذا بتِّ فهذا بتِّي مقِيظٌ مصيِّفٌ مُشَيِّ (...)<sup>(١٦)</sup>

لكن الظاهر من كلام الأخفش أنه يرى أن جملا مثل ( هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ ) و ( وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا  
( وهذا عبد الله منطلق ) ، يكون ( هذا ) مبتدأ ، أما باقي الجمل فتساوي كلمة واحدة، وهذه الكلمة  
هي خبر للمبتدأ ( هذا ) ، وذلك هو استعمال قوم من العرب من دون أن يسميهم أو يحدد مكان  
توطنهم.

والحق أن النحويين لم يغفلوا مسألة تعدد الخبر للمبتدأ الواحد من دون أن يكون بينهم عطف<sup>(١٧)</sup>،  
لكن سيبويه كان في صدارة الذين التقوا الى هذه المسألة، بل إنه سبق الأخفش في أنه عدّ هذه المسألة  
استعمالاً لهجياً عند بعض أقوام العرب ، اذ قال : (( هذا باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في  
المعرفة ، وذلك قولك : هذا عبد الله منطلقٌ ، حدّثنا بذلك يونس و أبو الخطاب عن يوثق به من  
العرب ))<sup>(١٨)</sup>.

ويظهر من ذلك أن الرفع لهجة عند بعض العرب، مع أن سيبويه أو حتى الأخفش لم يحددا من  
هؤلاء القوم من العرب، وهو أمر ذكره ابن عقيل أيضاً في قوله: (( وذهب بعضهم الى أنه لا يتعدد  
الخبر إلا إذا كان الخبران في معنى خبر واحد ، فان لم يكونا كذلك تعيّن العطف، فان جاء من لسان  
العرب شئ بغير عطف قُدِّر له مبتدأ آخر ))<sup>(١٩)</sup>.

لكن هذه الشواهد وأمثالها قد يقع في لهجات العرب، حيث روى سيبويه عن الخليل، قائلاً : ((  
وزعم الخليل - رحمه الله- أن رفعه يكون على وجهين : فوجه أنك حين قلت : هذا عبد الله اضمرت )  
هذا ) أو ( هو ) ، كأنك قلت هذا منطلق أو هو منطلق، والوجه الآخر : أن تجعلهما جميعاً خبراً لهذا

كقولك : هذا حلّوٌ حامضٌ ، لا تريد أن تنقض الحلاوة ، ولكنك تزعم أنه جمع الطعمين ((<sup>(٢٠)</sup>) ، فيما ذكر الأشموني أمرين عندما تعرّض لمسألة تعدد الخبر<sup>(٢١)</sup>: الأمر الأول: ما تعدد فيه اللفظ والمعنى ، ومنه قول الشاعر<sup>(٢٢)</sup>:

ينامُ بإحدى مقلتيه ويتقي بأخرى الأعادي فهو يقظانُ نائمٌ

والأمر الثاني: مما يتعدد فيه اللفظ من دون المعنى ، مثل : ( هذا حلّوٌ حامضٌ ) ، و ( هذا أعسرُ أيسرُ ) .

و في الأمر الأول يرى أنه ( يجوز العطف وتركه )<sup>(٢٣)</sup>، في حين أن الأمر الثاني (( لا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ... وهذا الضرب لا يجوز فيه العطف ))<sup>(٢٤)</sup>.

فلو دققنا النظر فيما ذكره الأخفش الأوسط فإن الأمثلة فيه تخرج عن هذين الأمرين، من حيث عدم جواز العطف، ولا يصدق الإخبار بوحدة عن الكلمتين وإنما يراد الإخبار بكلا الاسمين المرفوعين بعده، وذلك أمر مستعمل في العربية.

في حين أن الزجاج ذكر عندما تعرض لقوله تعالى : ﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾<sup>(٢٥)</sup> أن هذه الألفاظ ليست من الخبر وإنما هي بمعنى الحال ، يتضح ذلك بقوله : (( وهو منصوب على الحال<sup>(٢٦)</sup> والحال ههنا نصبها من لطيف النحو وغامضه . وذلك أنك إذا قلت : هذا زيدٌ قائماً ، فإن كنت تقصد أن تخبر من لم يعرف زيداً أنه زيدٌ لم يجز أن تقول : هذا زيدٌ قائماً ؛ لأنه لا يكون زيداً إلا ما دام قائماً ، فاذا زال عن القيام فليس بزيد ، وإنما تقول ذاك للذي يعرف زيداً هذا زيدٌ قائماً فيعمل في الحال التنبيه ، والمعنى : انتبه لزيد في حال قيامه واشير لك إلى زيد حال قيامه ؛ لأن هذا إشارة إلى ما حضر ، فالنصبُ الوجهُ ، كما ذكرنا، ويجوز الرفع ))<sup>(٢٧)</sup>.

وعلى كلا الأمرين فإن الرأي الأكثر مقبولية في هذا النقاش هو أن المسألة لا تعدو كونها مسألة لهجية يمكن للحال فيها أن يكون مرفوعاً، أما مسألة المعنى فإنه معنى الحال وليس الإخبار، وأظن أن كلام سيبويه يؤيد ذلك ، حينما قال: (( هذا ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة وذلك قولك هذا عبد الله منطلق ))<sup>(٢٨)</sup>.

فضلاً عن أن معنى الحال لا يمكن أن يزول في الجمل التي نقلها الاخفش، ومنها قراءة عبد الله بن مسعود ﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾<sup>(٢٩)</sup> وما ذكره من رأي في هذه القراءة<sup>(٣٠)</sup>، وذلك لعمرى يشكل منحنى لهجياً لقبيلة من قبائل العرب يرفعون الحال ولا يغيرون معناه.

ثالثاً : الاختلاف في دخول لام الأمر على الفعل المسند الى مخاطب.

نَبَّهَ الْأَخْفَشُ الْأَوْسَطُ فِي أَثْنَاءِ تَعْرُضِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ ﴾<sup>(٣١)</sup> قائلاً : (( قال بعضهم : ( فَلْيَفْرَحُوا ) وهي لغة للعرب رديئة ؛ لأن هذه اللام إنما تدخل في الموضع الذي لا يُعَدَّرُ فيه على ( اِفْعَلْ ) . يقولون لِيُقَلِّ زَيْدٌ ، لأنك لا تقدر على ( اِفْعَلْ ) ، ولا تدخل ( اللام ) اذا كَلَمْتَ الرَّجُلَ فَقُلْتَ : ( قُلْ ) ، ولم تجنح إلى ( اللام ))<sup>(٣٢)</sup>، فيما نقل الفراء عن الكسائي قائلاً : (( وكان الكسائي يعيب قولهم ( فلتفرحوا ) ؛ لأنه وجده قليلا فجعله عيباً ، وهو الاصل . ولقد سمعت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في بعض الشواهد (( لتأخذوا مصافكم )) يريد به خذوا مصافكم ))<sup>(٣٣)</sup>، وبقراءة جادة لما نقله الفراء عن الكسائي نجده قد وجد هذا الاستعمال نادراً فرآه عيباً لغوياً في حين وصف بعض النحويين الاستعمال نفسه بأنه لغة جيدة<sup>(٣٤)</sup>، وذكر غيرهم أنها: لغة رديئة قليلة، وهو إقرار تاء الخطاب ولام الأمر ، واللغة الأخرى هي الجيدة الفصيحة ، وهو أن



يكون الفعل عارياً من حرف المضارعة اللام<sup>(٣٥)</sup> ، بل أن هناك من رأى أنها قلة بحيث ينبغي أن لا يقاس عليه<sup>(٣٦)</sup>، وقيل كذلك إنها من النادر والشاذ<sup>(٣٧)</sup> وإلى غير ذلك من الأوصاف.

لكن الرأي المشهور في مسألة لام الأمر هذه أنه لا تدخل على المضارع الموجه الى المخاطب، خصوصاً أنه قد تم الاستغناء عن ذلك بفعل الأمر ، فتقول : قم واخرج ، ونحو ذلك ، وهذا هو الفصح المشهور<sup>(٣٨)</sup>، ولهذا فقد عدّ النحويون استعمال ( لام الأمر ) مع الفعل المضارع المخاطب لهجة، وأخذت هذه اللهجة أوصافاً مختلفة ومتباينة في كنب اللغة ، حتى أن بعض المحدثين دعا الى استعمال هذه اللهجة، خصوصاً إذا تأكد لنا فصاحتها وخصوصيتها في أسلوب الأمر<sup>(٣٩)</sup>.

أما نسبة هذه اللهجة فلم يذكر الأخص الأوسط أي قوم من العرب كانوا يتحدثونها، ولم يختلف عنه اللغويون الذين ذكروا هذه المسألة في ذلك، ولكنه مع هذا الرأي فإنه يعدّها لهجة من لهجات العرب، ولا أرى أنها لهجة رديئة، ولا أتفق مع اللغويين الذين ذهبوا الى أنها لهجة ضعيفة، بل هي لهجة فصيحة؛ فقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قرأ قوله تعالى<sup>(٤٠)</sup> : ﴿ فَبَدَّلِكَ فَلْيَقْرَحُوا ﴾<sup>(٤١)</sup>، وكذلك روي عن عثمان، وأبي، وأنس ، والحسن ، وأبي جعفر المدني ، والأعرج ، وقتادة ، و الجحدي ، وغيرهم ، قراءة<sup>(٤٢)</sup>: ( وَلْيَقْرَحُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَّا تُجِبُونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ )<sup>(٤٣)</sup> ، فضلاً عن ذلك فقد رويت في أحاديث للرسول ( ص )<sup>(٤٤)</sup>، وذلك يعني أن هذه لهجة من لهجات العرب، فصيغة ( لتفعل ) الموجهة الى المخاطب لا تشبه صيغة الأمر ( افعل ) الموجهة الى المفرد المخاطب ، وهو أمر ذكره أحمد عبد الستار الجواري من جهة أن صيغة الأمر ( افعل ) تعدّ أكثر دلالة على

معنى الأمر وأقوى وأشد، والفعل المضارع المتصل باللام يحمل شيئاً من اللين يقربه من الرجاء والالتماس وبذل النصيحة<sup>(٤٥)</sup>.

رابعاً : الاختلاف في اسم (لا) النافية للجنس

رأى سيبويه أن اسم ( لا ) النافية للجنس اذا كان مفرداً، بمعنى أنه لم يكن مضافاً أو شبيهاً بالمضاف، فإنه يُبنى على ما كان ينصب به إذا لم يتكرر، أما إذا تكرر فيجوز رفعه بالابتداء، أو على إعمال ( لا ) عمل ( ليس )<sup>(٤٦)</sup> ، ونقل الأخفش الأوسط عن بعض العرب أنهم يرفعون اسم (لا) النافية للجنس وما يعطف عليه ، فقال في أثناء تعرضه لقوله تعالى : ﴿ فَلَا رَفْتٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ فِي الْحَجِّ ﴾<sup>(٤٧)</sup> والوجه ههنا النصب؛ لسببين الأول هو أنه منفي والثاني أنه نكرة، وقد روى قوم ( فلا رفتٌ ولا فسوقٌ ولا جدالٌ في الحج ) بالرفع ؛ لأنهم لأن ذلك مسموع في كلام العرب، يقول شاعرهم<sup>(٤٨)</sup>:

وما صرمتك حتى قلت مُعلنةً لا ناقةً لي في هذا ولا جملٌ...<sup>(٤٩)</sup>.

ويجب أن نذكر هنا أن سيبويه أرجع العطف بالرفع على أنه معطوف على ( لا ، واسمها ) لانهما في موضع المبتدأ المرفوع<sup>(٥٠)</sup>، عادا ذلك لهجة من لهجات العرب، نسبها بعضهم الى بني تميم الذين كانوا يرفعون بها وينصبون ، وليس الأمر كما قال جرير :

هذا وجدكم الصغار بعينه لا أم لي إن كان ذلك ولا أب

حيث قال : لا أم ، على النفي ، ثم قال : ولا أب ، فرفع على الجحد ، فمن نصب فعلى النفي، بمعنى اسم ( لا ) النافية للجنس، ومن رفع فعلى قولك ليس بيع فيه ولا خلة<sup>(٥١)</sup>، لكن الأمر الأكثر

مقبولية عندي هو أن ( لا ) هذه ليست بمعنى ( ليس ) بل هي باقية على نفيها للجنس، وكل ما في الأمر أنه تم إلغاء عملها، فأهملت ورُفِعَ ما بعدها.

خامساً : تعديّة الفعل بنفسه وحذف الجار

تحدّث بعض النحويين ومنهم الفراء والأخفش عن مسألة تعديّة الفعل بنفسه وحذف الجار، فذكر الفراء عند تعرضه لقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾<sup>(٥٢)</sup> أن الهاء في موضع نصب ، تقول : قد كلّتك طعاماً كثيراً ، وكلّنتي مثله . تريد كلّيت لي ، وكلّيت لك ، وسمعت إعرابية تقول : اذا صدرَ الناس أتينا التاجر ، فيكيلنا المُدَّ والمُدِّينِ الى الموسم المقبل ، فهذا شاهد ، وهو من كلام أهل الحجاز ، ومن جاورهم من قيس<sup>(٥٣)</sup>، وذكر الفراء أيضاً عند تعرضه لقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ ﴾<sup>(٥٤)</sup> أن العرب تفعل ذلك ، فيقولون : رديفك وريديفك ، قال الفراء : قال الكسائي : سمعت بعض العرب يقول : نقدت لها مائة ، يريدون نقدتها مائة ، لامرأة تزوجها وأنشدني الكسائي فقال :<sup>(٥٥)</sup>

استغفرُ الله ذنباً لستُ محصيةُ ربِّ العبادِ اليه الوجهُ والعملُ

والكلام باللام ، كما قال تبارك وتعالى : ﴿ واستغفري لذنبك ﴾<sup>(٥٦)</sup> ، وقال تعالى : ﴿ فاستغفروا لذنوبهم ﴾<sup>(٥٧)</sup> ، و أنشدني<sup>(٥٨)</sup> :

استغفرُ الله من جدي ومن لعبي وزري فكلُّ امرئٍ لا بدُّ مُنْزَرُ

يريد لوزري ، ووزري حين ألقيت اللام في موضع نصب<sup>(٥٩)</sup>.

ولم يذهب أبو عبيدة بعيدا في شرح قوله تعالى : ﴿ واختار موسى قومه سبعين رجلاً ﴾<sup>(٦٠)</sup> ، فقال : (( مجازه : اختار موسى من قومه ، ولكن بعض العرب يتجاوزون فيحذفون (من) ، قال العجاج<sup>(٦١)</sup> : \* تحت التي اختار له الله الشجر \*  
أي تحت الشجرة التي اختار له الله من الشجر ))<sup>(٦٢)</sup>.

فيما تحدث الأخفش الأوسط عن هذه الظاهرة في أثناء شرحه لقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾<sup>(٦٣)</sup> فقال : (( أي إذا كألوا الناس ، أو وزنوهم ، لأن أهل الحجاز يقولون : كَلْتُ زَيْدًا ، ووزنتُهُ ، أي : كَلْتُ له ، ووزنتُ له ))<sup>(٦٤)</sup> ، فيما قال الأخفش : (( وأهل الحجاز يقولون : هديتُهُ الطريق ، أي عرّفته وكذلك هديتُهُ البيت في لغتهم ، وغيرهم يلحق فيه الي ))<sup>(٦٥)</sup>.

وعلى وفق ما تقدّم من نصوص قرآنية كريمة نرى أن العلماء أقرّوا أن حذف الجار، وتأثير الفعل في مفعوله إنما هو لهجة عند بعض العرب ، وهو أمر ليس جديداً فقد أقرّه الفراء، وأكدّه الأخفش الأوسط وهو يعزو هذه الظاهرة الى أهل الحجاز، ويتبين هنا أيضا أن من يحذف حرف الجر ويُعدي الفعل بنفسه هم الحجازيون وقيس ، قد تكون مجاورة قيس للحجازيين سببا في إيجاد مظاهر لهجية مشتركة بينهما، وهو أمر نبّه عليه راببن في قوله : (( فبدو الداخل كان يشار اليهم على أنهم من بين أهل الحجاز أحيانا ومن بين قيس أحيانا أخرى ))<sup>(٦٦)</sup> ، ومعروف أن سيبويه لم يشر إلى أن حذف الجار وتعدية الفعل بنفسه لهجة ، بل قال : (( إنما يتكلم بها بعضهم ))<sup>(٦٧)</sup> ، وعدّ هذا الاستعمال ثانويا؛ لأنه رأى (( أن توصل بحرف الاضافة ، وليس كل الفعل يفعلُ به هذا ))<sup>(٦٨)</sup> ، فيما عدّ ابن يعيش حذف الجار من باب الاتساع في الفعل لا غير ، فقال : (( ومن هذا الباب ما كان يتعدى الى

مفعولين إلا أنه يتعدى الى الأول بنفسه من غير واسطة والى الثاني بواسطة حرف الجر ، ثم اتسع فيه فحذف حرف الجر فصار لك فيه وجهان ، وذلك نحو قولك : (( اخترتُ الرجالَ بكَراً ، وأصله من الرجالِ ))<sup>(٦٩)</sup>.

لكن يظهر أن مسألة لهجة حذف الجار وتعديه الفعل بنفسه تأخذنا إلى إحدى مراحل التطور التاريخي للغة العربية، وذلك بالضبط ما أشار إليه نهاد الموسى في قوله : (( إننا نجد العربية تتجه في تطورها الى حذف الجار وإيصال الفعل اللازم ، أي تعديته الى مفعوله مباشرة ، فالفعل ( رضي ) كان يتعدى بالحرف ، فكنا نقول : رضيتُ به ، ورضيتُ عليه ، ورضيتُ عنه ، ثم أصبح يتعدى إلى مفعوله مباشرة ، وصرنا نقول : رضيتُ الشيء ))<sup>(٧٠)</sup>.

ومن هنا يمكن لنا أن نقول إن كل ما ورد في لهجة أهل الحجاز وقيس من مسائل من هذا القبيل فهو مظهر من مظاهر تطور اللغة العربية من جهة ميلانها إلى الإيجاز والتخلص من حروف الجر في أثناء استعمالها مع بعض الأفعال المتعدية بحرف الجر مقارنة مع غيرها من اللهجات العربية.

سادساً : الاختلاف في تعدي ولزوم الفعل ( سفه )

ذهب الأخفش وتبعه الزجاج أيضا إلى أن الفعل ( سَفِهَ ) الذي ورد في القرآن الكريم يُستعمل متعدياً، ونقل الأخفش والزجاج عن يونس بن حبيب أنها مجرد لهجة من لهجات العرب<sup>(٧١)</sup>، فذهب الأخفش الى أن أفضل توجيه لجعله متعديا جريانه مجرى الفعل "سَفِهَ" بتشديد أوسطه، قال: (وأحسن ذلك أن تقول : إنَّ ( سفه بنفسه ) جرت مجرى ( سَفِهَ ) إذ كان الفعل غير متعدٍ ، وإنما عدّاه الى ( نفسه ورأيه ) ( وأشباه ذا إنما هو في المعنى نحو سَفِهَ ) ( إذا لم يتعدَّ ))<sup>(٧٢)</sup>، أما الزجاج فقد كان يتعرض لتفسير قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَرْغَبْ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾<sup>(٧٣)</sup>، فقال هناك: (( وقد أكثر النحويون واختلفوا في تفسير ( سفه نفسه ) وكذلك أهل اللغة ، فقال الأخفش: أهل التأويل يزعمون أن

المعنى ( سَفَّهَ نَفْسَهُ ) وقال يونس النحوي: (أراها لغة )<sup>(٧٤)</sup>، لكن باحثاً محدثاً رأى أن الفعل (( سفه إذا كان بمعنى خف وطاش فهو لازم، وإذا كان بمعنى ( جَهَل ) بكسر الهاء فهو متعدٍ))<sup>(٧٥)</sup>، لكن الظاهر إذا عدنا إلى بعض لهجات العرب أن هناك بعض الأفعال التي قد تأتي متعدية تارةً ، ولازمة تارةً أخرى، وذلك معناه أنه يوجد في قبائل العرب من يستعمله بالتعدية ويوجد فيها من يستعمله على حالة اللزوم ، فإذا نظرنا إلى الفعل ( رجع ) وجدناه مماثلاً تقريباً للفعل (سفه)، وتحدث النحاس في أثناء تعرضه لقوله تعالى: ﴿ يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ الْقَوْلَ ﴾<sup>(٧٦)</sup> قال : (( أي يجاوبه ، واللغة الفصيحة هذه يقال : رجعت زيداً ))<sup>(٧٧)</sup> وذلك رأى فيه نظر، وإذا تتبعنا الآيات التي جاء فيها الفعل لازماً نجده في قوله تعالى : (( وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا ))<sup>(٧٨)</sup>، وقوله عز وجل: ﴿ فَرَجَعُوا إِلَى أَنْفُسِهِمْ فَقَالُوا إِنَّكُمْ أَنْتُمُ الظَّالِمُونَ ﴾<sup>(٧٩)</sup>، أما المواطن التي جاء فيها الفعل ( رجع ) متعدياً فمنها قوله سبحانه: ﴿ فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ ﴾<sup>(٨٠)</sup> وكذلك قوله جل شأنه: ﴿ فَرَجَعْنَاكَ إِلَى أُمِّكَ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ ﴾<sup>(٨١)</sup>، وقد ورد في معجم لسان العرب أن الفعل ( رجع ) فعل يأتي لازماً ويأتي متعدياً أيضاً<sup>(٨٢)</sup>، وقد يكون هذا الاختلاف راجعاً إلى الاختلاف الأول الذي سجلته بعض اللهجات العربية وهي تستعمل جملة من الأفعال بالتعدي مرة وباللزوم مرة أخرى.

سابعاً : الاختلاف في الفعل ( عَسَيْتُمْ )

الحديث عن الفعل ( عسى ) لا بد أن ينطلق من قضية لهجية تتمحور حول أمرين : الأمر الأول يتعلق ببنييتها، والأمر الثاني يتعلق بحذف ( أن ) من خبرها ، حيث ذكر الأخفش والزجاج الأمر الأول، إذ ورد عن الأخفش عند تعرضه لقوله تعالى: ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ﴾<sup>(٨٣)</sup> ،

فقال : (( ف (إن) الاول للمجازاة ، وأوقعت : ( عَسَيْتُمْ ) على : ( أن تُسِدُوا ) لأنه اسم ، ولا يكون ان تعمل فيه ( عسيتم ) ولا ( عَسَيْتَ ) الا وفيه أن ))<sup>(٨٤)</sup> ، فيما ذكر الزجاج أنه (( قرأ نافع ( فَهْلُ عَسَيْتُمْ ) واللغة الجيدة البالغة عَسَيْتُمْ - بفتح السين ، ولو جاز عَسَيْتُمْ لجاز ان تقول : عَسَيْ رِكم ان يرحمكم ))<sup>(٨٥)</sup> ، ونلاحظ أن الأخفش الأوسط والزجاج أقرأ بوجود لهجة أخرى في ( عسى ) وهي ( عَسِي ) ، ولكنهما لم ينسبا هذه اللهجة الى قبيلة محددة من القبائل العربية.

أما الأمر الثاني المتعلق بحذف ( أن ) من خبر ( عسى ) ، فالرأي المشهور في خبرها أنه لا بد أن يقترن ب ( أن ) ، وأقر ذلك سيبويه قائلاً: (( تقول عسى أن يفعل وعسى أن يفعلوا ، وعسى أن يفعلا ، وعسى محمولة عليها ( أن ) ، كما تقول : دنا أن يفعلوا ، وكما قالوا : أخلولقت السماء أن تمطر ، وكل ذلك تكلم به عامة العرب ))<sup>(٨٦)</sup> ، وتبعه الأخفش الذي قال: (( ولا يكون أن تُعمل فيه عَسَيْتُمْ إلا وفيه أن ))<sup>(٨٧)</sup> ، لكنه لم يوضح أن حذف ( أن ) من خبر عسى لهجة من لهجات العرب، وذكرها النحاس فقال في إعراب الآية ﴿ فهِلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ﴾: (( هذه اللغة الفصيحة ومن العرب من يحذف ( أن ) من الخبر ... ومن العرب من يأتي بالاسم في خبرها فينصبه فيقول : عسى زيد قائماً ))<sup>(٨٨)</sup> ، فنجد في نص النحاس لهجة لم يتحدث عنها الأخفش، وهي مجيء خبر ( عسى ) منصوباً، لكن سيبويه ذكرها وقال: (( .. فيفعل حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قوله : ( عسى الغوير أبوساً ) . فهذا مثل من أمثال العرب أجروا فيه ( عسى ) مجرى ( كان )<sup>(٨٩)</sup>.

وعلى وفق ما بيناه يكون عندنا لهجتان جاءتا عن العرب في الفعل ( عسى ) ، الأولى: حذف ( أن ) من خبرها ، والثانية أن تأتي بالاسم في خبرها نحو قولنا : عسى العراق منتصراً، وقد اشار سيبويه الى أن هذا الاستعمال ناتج عن تشبيهه ( عسى ) ب ( كان ) ، لكن لم نقف على نسبة هذه

اللهجات الى أي من القبائل العربية، لكن عموماً فإن من العرب من يحذف ( أن ) من خبر ( عسى ) ، ومنهم من يأتي بالاسم منصوباً في خبرها .

ثامناً : الاختلاف في نصب الفعل المضارع بعد الحرف ( أو )

حدد الفراء لهجتين يأتي عليهما الفعل المضارع الذي تسبقه ( أو ) وهما النصب والعطف على ما قبله ، فذكر عند تعرضه لقوله تعالى : ﴿ وقال الذين كفروا لئس لهم لنخرجنكم من أرضنا أو لنعودنَّ في مِلَّتِنَا ﴾<sup>(٩٠)</sup> : ( أو لنعودنَّ ) فجعل فيها لاماً كجواب اليمين وهي في معنى الشرط ، مثله من الكلام أن تقول : والله لأضربنَّكَ أو تُقرَّ لي : فيكون معناه معنى حتى أو إلا أنها جاءت بحرف نسق . فمن العرب من يجعل الشرط مُتبعاً للذي قبله ، ان كانت في الاول لام كان في الثاني لام ، وإن كان الاول منصوباً أو مجزوماً نسقوا عليه كقوله : ( أو لنعودنَّ ) ، ومن العرب من ينصب ما بعد أو ليؤذن نصبه بالانقطاع عما قبله . وقال الشاعر<sup>(٩١)</sup>:

لتعِدُنَّ	مقعد	القصي	مني	ذي	القاذورة	المقلي
أو	تحلفي	بربِّكَ	أني	أبو	ذِيالك	الصبي

فنصب ( تحلفي ) لأنه أراد : أن تحلفي . ولو قال : لتحلفنَّ كان صواباً ...<sup>(٩٢)</sup>.

وبملاحظة ما جاء في كلام الفراء نجده يقرُّ بأن هناك لهجتين عند العرب في الفعل المضارع المسبوق بـ ( أو ) ، فمنهم من يعطف ما بعد ( أو ) على ما قبلها ، ومنهم من ينصب على الانقطاع عن كل ما قبل الفعل، ولم يغفل سيوييه هذه المسألة بل عدّها لهجة، قال : (( واعلم أنّ معنى ما انتصب بعد ( أو ) على إلا ( أن ) ، كما كان معنى ما انتصب بعد الفاء على غير معنى التمثيل تقول : لألزمَنَّكَ أو تقتضيني ، ولأضربنَّكَ أو تسبقني ؛ فالمعنى لألزمَنَّكَ إلا أن تقتضيني ))<sup>(٩٣)</sup>. فهو على هذا يقول بأن الفعل المضارع منصوب بـ ( أن ) مضمرة بعد ( أو ) وليس منصوباً بـ ( أو ) نفسها<sup>(٩٤)</sup> ،



فيما نقل بعضهم عن الكسائي أنه يرى أن ( أو ) هي التي نصبت الفعل، بينما قال الفراء ومن وافقه من الكوفيين أن الفعل انتصب بالمخالفة دون غيرها<sup>(٩٥)</sup>.

وعندما ذكر سيبويه قول الشاعر<sup>(٩٦)</sup>:

فقلت له لاتبكِ عينك إنما نحاولُ مُلكاً أو نموتُ فنعذرا

عدّه شاهداً على النصب، فقال : (( ولو رفعتُ لكان عربياً جائزاً على وجهين : على أن تشرك بين الأوّل والآخر ، وعلى أن يكون مبتدأً مقطوعاً من الأوّل ، يعني أو نحن ممن يموتُ. ))<sup>(٩٧)</sup>.

وزاد أيضاً (( وبلغنا أن أهل المدينة يرفعون هذه الآية : ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحياً أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسولاً فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ ﴾ <sup>(٩٨)</sup> بتأويل أن أصل الكلام (لا يكلم الله البشر إلا وحياً أو يرسل رسولاً ، أي في هذه الحال وهذا كلامه إيّاهم ))<sup>(٩٩)</sup>.

ويظهر مما تقدم أن الرفع عند سيبويه وجه عربي جائز في الكلام، وكذلك ما رآه في أن هناك من يرفع الفعل ( يرسل ) بعد أو في الآية المذكورة ، وقد يكون هذا مرجحاً لأن يكون النصب لهجة غير لهجة العطف، مع أنه ليس بإمكاننا أن ننسبها إلى قبيلة من القبائل ، ولم نجد من يذكرها من اللغويين.

#### هوامش البحث:

- (١) طه : ٦٣ .
- (٢) معاني القرآن للكسائي : ١٩٣ .
- (٣) معاني القرآن للفراء : ١٨٤/٢ .
- (٤) المصدر نفسه : ١٨٤/٢ .
- (٥) الخصائص : ١٤/٢ .
- (٦) ينظر : مجاز القرآن : ٢١/٢ .
- (٧) المصدر نفسه : ٢١/٢ .
- (٨) همع الهوامع : ١٤٥/١ .

- (٩) يُنظر: الادب الجاهلي بين لهجات القبائل واللغة الموحدة : ٢٢٢ .
- (١٠) يُنظر: في اللهجات العربية : ١٢٤-١٢٥ .
- (١١) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني : ٢٤٥ .
- (١٢) يُنظر: اعراب القرآن للنحاس : ٤٠٥ .
- (١٣) ق : ٢٣ .
- (١٤) هود : ٧٢ .
- (١٥) من شواهد كتاب سيبويه وهو منسوب لرؤية بن العجاج : ٨٤/٢ .
- (١٦) معاني القرآن للاخفش : ٣٨/١-٣٩ .
- (١٧) يُنظر: شرح المفصل : ٩٩/١ ، و شرح ابن عقيل : ٢١٩/١ ، و شرح الاشموني : ١٠٦/١ .
- (١٨) الكتاب : ٨٣/٢ .
- (١٩) شرح ابن عقيل : ٢١٩/١ .
- (٢٠) الكتاب : ٨٣/٢ .
- (٢١) يُنظر: شرح الاشموني : ١٠٦/١ .
- (٢٢) البيت لحميد بن ثور الهلالي ، ديوانه : ١٠٥ ، وقد جاء في الديوان برواية :  
ينام بإحدى مقلتيه ويتقى بأخرى المنايا فهو يقظان هاجع
- (٢٣) شرح الاشموني : ١٠٦/١ .
- (٢٤) المصدر نفسه : ١٠٦/١ .
- (٢٥) هود : ٧٢ .
- (٢٦) يعني لفظة (شيخاً) في الآية : ﴿ هذا بعلي شيخاً ﴾ .
- (٢٧) معاني القرآن للزجاج : ٥٢/٣ .
- (٢٨) الكتاب : ٨٣/٢ .
- (٢٩) هود : ٧٢ .
- (٣٠) قرأ ابن مسعود والأعمش : (شيخٌ) بالرفع ، وجوزوا فيه وفي (بعلي) ان يكونا خبرين كقولهم: هذا حلو حامض وان يكون (بعلي) الخبر و(شيخ) خبر لمبتدا محذوف. ينظر البحر المحيط: ٢٤٤/٥
- (٣١) يونس : ٥٨ .
- (٣٢) معاني القرآن للاخفش : ٣٧٥/١ .
- (٣٣) معاني القرآن للفراء : ٤٦٩/١-٤٧٠ .

- (٣٤) ينظر : جمل الزجاجي : ٢٠٨ ، و ارتشاف الضرب : ٥٤٢/٢ .
- (٣٥) ينظر : البحر المحيط : ٤٣/٢ ، و يُنظر : الجنى الداني : ١٥٣ .
- (٣٦) ينظر البحر المحيط : ٧/٨ ، و يُنظر : ١٧٢/٥ .
- (٣٧) يُنظر : رصف المباني : ٢٢٧ .
- (٣٨) يُنظر : رصف المباني : ٢٢٧ ، و الجنى الداني : ١٥٣ .
- (٣٩) اساليب الطلب بين النحويين والبلاغيين : ١٢٦ .
- (٤٠) المحتسب : ٣١٣/١ .
- (٤١) يونس : ٥٨ .
- (٤٢) المصدر نفسه : ١٠٦/٢ .
- (٤٣) النور : ٢٢ .
- (٤٤) معاني القرآن للفراء : ٤٦٩/١ .
- (٤٥) يُنظر : نحو المعاني : ٥٩ .
- (٤٦) يُنظر : الكتاب : ٣٩٦/٢ ، و شرح التصريح : ٣٤٥/١ .
- (٤٧) البقرة : ١٩٧ .
- (٤٨) البيت للراعي النميري ، في ديوانه : ١٩٨ .
- (٤٩) معاني القرآن للأخفش : ٢٥/١ .
- (٥٠) يُنظر : الكتاب : ٢٩٢/٢ ، ٦٧/١ .
- (٥١) شرح أبيات سيويه : ٦٣ .
- (٥٢) المطففين : ٣ .
- (٥٣) معاني القرآن للفراء : ٢٤٥-٢٤٦/٣ .
- (٥٤) آل عمران : ١٢١ .
- (٥٥) يُنظر : الكتاب : ٣٧/١ ، و الخصائص : ٢٤٧/٣ ، و خزانة الادب : ١١١/٣ .
- (٥٦) يوسف : ٢٩ .
- (٥٧) آل عمران : ١٣٥ .
- (٥٨) البيت ورد في شرح شذور الذهب : ٤٧٨ ، بلا نسبة ، وروايته :  
استغفرُ الله من عمدي ومن خطئي ذنبي وكل امرئٍ لابلدٍ مّترز  
و يُنظر : معجم الشواهد العربية : ٢٥٢

- (٥٩) معاني القرآن للفراء : ٢٣٣/١ .
- (٦٠) الأعراف: ١٥٥ .
- (٦١) ديوانه : ٧ .
- (٦٢) مجاز القرآن : ٢٢٩/١ .
- (٦٣) المطفيين : ٣ .
- (٦٤) معاني القرآن للأخفش : ٥٧٢/٢ .
- (٦٥) المصدر نفسه: ١٦/١ .
- (٦٦) اللهجات العربية القديمة : ١٩٠ .
- (٦٧) الكتاب : ٣٨/١ .
- (٦٨) المصدر نفسه : ٣٩/١ .
- (٦٩) شرح المفصل : ٦٣/٧ .
- (٧٠) في تاريخ العربية ، د. نهاد الموسى : ٢٢٠-٢٢١ .
- (٧١) يُنظر: معاني القرآن للأخفش : ١٥٧/١ ، ومعاني القرآن للزجاج : ١٨٣/١ .
- (٧٢) معاني القرآن للأخفش : ١٥٧/١ .
- (٧٣) البقرة : ١٣٠ .
- (٧٤) معاني الزجاج : ١٨٣/١ .
- (٧٥) تناوب حروف الجر في لغة القرآن ، محمد حسن عواد : ٦٧ .
- (٧٦) سبأ : ٣١ .
- (٧٧) اعراب النحاس : ٦٩٥ .
- (٧٨) الأعراف : ١٥٠ .
- (٧٩) الأنبياء : ٦٤ .
- (٨٠) التوبة ٨٣ .
- (٨١) طه : ٤٠ .
- (٨٢) لسان العرب : ١١٤/٨ (رجع) .
- (٨٣) محمد: ٢٢ .
- (٨٤) معاني الاخفش : ٥٢٠/٢ .
- (٨٥) معاني الزجاج : ١٢/٥ .
- (٨٦) الكتاب : ١٥٨/٣ .

(٨٧) معاني الاخفش : ٥٢٠/٢ .

(٨٨) اعراب النحاس : ٨٥٣-٨٥٢ .

(٨٩) الكتاب : ١٥٨/٣ .

(٩٠) ورد هذان البيتان في ديوان رؤبة بن العجاج : ١٨٨ .

(٩١) معاني الفراء : ٧٠/٢ .

(٩٢) الكتاب : ٤٧/٣ .

(٩٣) المصدر نفسه: ٤٦/٣ .

(٩٤) يُنظر: شرح الاشموني : ٥٥٩/٣ .

(٩٥) ديوان امرئ القيس : ٤٢٥ ، و يُنظر: الكتاب : ٤٧/٣ ، والخصائص : ٢٦٣/١ .

(٩٦) الكتاب : ٤٧/٣ .

(٩٧) المصدر نفسه: ٥٠/٣ .

المصادر:

القرآن الكريم

١. الأدب الجاهلي بين لهجات القبائل واللغة الموحدة : هاشم الطعان ، منشورات وزارة الثقافة والفنون ، الجمهورية العراقية ، ١٩٧٨م.
٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ) تحقيق : رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٨م.
٣. أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين : قيس الأوسي ، مطابع وزارة التعليم العالي ، جامعة بغداد ، بيت الحكمة ، ١٩٨٨م.
٤. إعراب القرآن : أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس ، عناية : الشيخ خالد العلي ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٨م.
٥. البحر المحيط : محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) تحقيق : زكريا عبد المجيد النوني ، أحمد الجمل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٣م.
٦. تناوب حروف الجر في لغة القرآن ، محمد حسن عواد ، دار الفرقان للنشر والتوزيع ، عمان ٢٠١٠م.
٧. الجمل : الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) ، تحقيق : ابن أبي شنب ، مطبعة جول كربونل ، الجزائر ، ١٩٢٦م.
٨. الجنى الداني في حروف المعاني : الحسن بن قاسم المرادي (٧٤٩هـ) تحقيق : فخر الدين قباوة ، محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٩٩٢م.

٩. الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني ( ٣٩٢ هـ ) ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، المكتبة العلمية ، ١٩٥٢م.
١٠. الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني : حسام سعيد النعيمي ، دار الرشيد للنشر ، منشورات وزارة الثقافة والفنون ، الجمهورية العراقية ، ١٩٨٠م.
١١. ديوان امرئ القيس بن حجر الكندي ( ٥٤٠ م ) ، شرح محمد بن ابراهيم بن محمد الحضرمي ، تحقيق : أنور أبو سويلم ، ، دار عمار ، الاردن ، الطبعة الاولى ، ١٩٩١م.
١٢. ديوان حميد بن ثور الهلالي : عبد العزيز الميني ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٥١م.
١٣. ديوان رؤبة بن العجاج ( ت ١٤٥ هـ ) وهو كتاب ضمن مجموع أشعار العرب ، تحقيق وليم بن الورد البروسي ، ١٩٠٣م.
١٤. ديوان الراعي النميري : تحقيق : راينهت فايبرت ، دار فرانتس شتاينر بفيسدان ، بيروت ، ١٩٨٠م.
١٥. رصف المباني في شرح حروف المعاني : أحمد بن عبد النور المالقي (٧٠٢هـ) تحقيق : أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
١٦. شرح أبيات سيبويه: ابو جعفر احمد بن محمد النحاس (ت ٣٣٨هـ) ، تحقيق زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٦م.
١٧. شرح ابن عقيل : بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني (ت ٧٦٩هـ) ، دار التراث بالقاهرة ، الطبعة العشرون ١٩٨٠م.
١٨. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ( ت ٦٧٢ هـ ) : ابو الحسن نور الدين بن محمد الأشموني ( ت ٩٢٩ هـ ) تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي ، بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ١٩٥٥م.
١٩. شرح التصريح على التوضيح : ابن هشام الأنصاري ( ت ٧٦١ هـ ) ، مطبعة الاستقامة بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٥٤م.
٢٠. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام النحوي (ت ٧٦١هـ) دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ٢٠٠١م.
٢١. شرح المفصل : يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي ، أبو البقاء ، موفق الدين الأسدي الموصللي ، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت ٦٤٣هـ) تقديم : إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ٢٠٠١م.
٢٢. في تاريخ العربية : أبحاث في الصورة التاريخية للنحو العربي ، د. نهاد موسى ، مطبعة هوازن ، الاردن ، ٢٠٠٦م.

٢٣. في اللهجات العربية : ابراهيم أنيس ، مكتبة الانكلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٢م.
٢٤. الكتاب (كتاب سبويه): ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ) ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الرابعة ، ٢٠٠٤م.
٢٥. لسان العرب ، ابن منظور ، ضبط وتعليق وتحقيق د. خالد رشيد القاضي ، دار صبح ، إديسوفت ، الطبعة الاولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
٢٦. اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية : تشيم رابين ، ترجمة عبد الكريم مجاهد ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، لبنان ، الطبعة الاولى ٢٠٠٢م.
٢٧. مجاز القرآن : أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي، دار الخانجي ، مصر ، ١٩٦٢م.
٢٨. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، تحقيق : علي النجدي ناصف ، عبد الفتاح اسماعيل شلبي ، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.
٢٩. معاني القرآن : أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج ، ، تحقيق : عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨م.
٣٠. معاني القرآن : أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ) تحقيق : هدى محمود قراة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٩٠م.
٣١. معاني القرآن : أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت ٢٠٧هـ) تحقيق : احمد يوسف النجاتي ، محمد علي النجار ، عبد الفتاح اسماعيل شلبي ، دار المصرية للتأليف والترجمة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥م.
٣٢. معاني القرآن : علي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩هـ) تقديم : د. عيسى شحاتة عيسى ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٨م.
٣٣. معجم الشواهد العربية : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة للطبع والنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ١٩٩٦م.
٣٤. نحو المعاني : أحمد عبد الستار الجواري ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ٢٠٠٦م.
٣٥. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) ،
٣٦. تحقيق عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٩٢م.